

**دراسة لطرق زيادة قيمة العملة العراقية (الدينار) مقابل
الدولار الامريكي**

**عباس كامل ضاحي
د. علي الجابري
جامعة المصطفى / كلية العلوم والمعارف**

A study of ways to increase the value of the
Iraqi currency (dinar) against the US dollar

دراسة لطرق زيادة قيمة العملة العراقية (الدينار) مقابل الدولار الأمريكي

Abbas Kamel Dahi*

Dr. Ali Jabbari

Al-Mustafa University / Faculty of Science and
Knowledge

عباس كامل ضاحي

د. علي الجابري

جامعة المصطفى / كلية العلوم والمعارف

تاريخ النشر: 2025/09/01

Received: 05/01/2025

تاريخ القبول: 2025/01/29

Accepted: 29/01/2025

تاريخ الاستلام: 2025/01/05

Published: 01/09/2025

المستخلص:

يتناول هذا البحث تحليلاً للعوامل المؤثرة على قيمة العملة العراقية وكيفية تأثيرها على الاقتصاد الوطني. تنبع المشكلة من التحديات التي تواجه الدينار العراقي في تحقيق استقرار على الصعيدين المحلي والدولي. يتمثل السؤال الرئيسي في: ما هي العوامل والسياسات التي يمكن أن تسهم في زيادة قيمة الدينار العراقي؟ أما الفرضية الرئيسية فتشير إلى أن استقرار العملة العراقية يمكن تحقيقه من خلال سياسات اقتصادية فعالة، تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. يعتمد البحث على مراجعة نظرية شاملة للمفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالعملة الوطنية، وتحليل تجارب دول أخرى نجحت في الحفاظ على استقرار عملاتها، إضافة إلى تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بالعراق. تشير نتائج البحث إلى أن عوامل مثل الاستقرار السياسي، السياسات المالية المدروسة، زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتحسين النظام النقدي والمالي في العراق هي مفاتيح أساسية لزيادة قيمة الدينار العراقي. كما تبرز أهمية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وتنفيذ إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني لتعزيز الثقة بالعملة. عليه فان هذا البحث يقدم استراتيجيات واضحة لتحسين قيمة العملة العراقية، مع التأكيد على ضرورة تهيئة بيئة سياسية واقتصادية مستقرة لجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: العملة العراقية، طرق، ازيا، قيمة، العملة العراقية.

Abstract

This research deals with an analysis of the factors affecting the value of the Iraqi currency and how they affect the national economy. The problem stems from the challenges facing the Iraqi dinar in achieving stability at the local and international levels. The main question is: What are the factors and policies that can contribute to increasing the value of the Iraqi dinar? The main hypothesis indicates that the stability of the Iraqi currency can be achieved through effective economic policies, improving the investment environment, and enhancing political and social stability. The research is based on a comprehensive theoretical review of economic concepts related to national currencies, an analysis of the experiences of other countries that have succeeded in maintaining the stability of their currencies, in addition to an analysis of economic data related to Iraq. The results of the research indicate that factors such as political stability, thoughtful financial policies, increasing foreign investment, and improving the monetary and financial system in Iraq are essential keys to increasing the value of the Iraqi dinar. It also highlights the importance of cooperation with international financial institutions and implementing structural reforms in the national economy to enhance confidence in the currency. In short, the research provides clear strategies to improve the value of the Iraqi currency, emphasizing the need for a stable political and economic environment to attract investments and promote sustainable development.

Keywords: Iraqi currency, methods, increase, value, Iraqi currency.

المقدمة

يمثل استقرار قيمة العملة الوطنية عاملاً حاسماً في تعزيز الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة. يعاني الدينار العراقي من تقلبات متعددة في قيمته نتيجة لتأثير عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، مما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. تتجلى المشكلة في عدم قدرة الدينار العراقي على تحقيق استقرار مستدام في السوقين المحلية والعالمية، الأمر الذي يزيد من التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق. تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على قيمة العملة الوطنية، وذلك بهدف تقديم حلول واستراتيجيات تعزز من استقرارها. كما أن تحسين قيمة الدينار العراقي لا يقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل يسهم أيضاً في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني على المستوى الدولي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنمية البلاد.

السؤال الرئيسي الذي يحاول البحث الإجابة عليه هو: ما هي العوامل والسياسات الفعالة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة قيمة الدينار العراقي؟ تنطلق الفرضية الأساسية، أن تحقيق استقرار الدينار وزيادة قيمته يتطلب تنفيذ سياسات اقتصادية متكاملة تشمل تعزيز الاستثمارات، تحسين البيئة السياسية والاجتماعية، وتطوير النظام النقدي والمالي في العراق.

تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية تقوم بمراجعة النظريات الاقتصادية ذات الصلة وتحليل تجارب دول أخرى نجحت في الحفاظ على استقرار قيمة عملاتها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بالعراق لتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الوطني. تنحصر الحدود الزمانية للفترة من عام 2005 الى عام 2020 والتحولات المحتملة في الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

الدراسات السابقة:-

تناولت العديد من الدراسات موضوع استقرار العملات الوطنية والعوامل المؤثرة عليها، مما يوفر أساساً غنياً لفهم الديناميكيات التي تؤثر على قيمة الدينار العراقي. فيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها والتي تتعلق بهذا الموضوع.

1. دراسة تأثير السياسات الاقتصادية على استقرار العملات الوطنية: ركزت هذه الدراسة على تحليل السياسات النقدية والمالية في مجموعة من الدول النامية، حيث أظهرت أن السياسات النقدية المستقرة، مثل التحكم بمعدلات التضخم وتعزيز الاحتياطيات النقدية، تسهم بشكل كبير في استقرار العملات. وتأثير هذه السياسات على قيمة العملة، والتي يمكن الاستفادة منها عند تطبيقها على الحالة العراقية.
2. دراسات حول تأثير الاستقرار السياسي والاجتماعي على العملة الوطنية: تشير الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي واجتماعي غالباً ما تكون عملاتها أكثر استقراراً وقوة في السوق العالمي. أبرزت إحدى الدراسات التجربة الماليزية في تحسين قيمة عملتها الوطنية بعد أزمات اقتصادية من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة.
3. تحليل تجارب الدول النفطية وتأثير العائدات النفطية على قيمة العملة: بما أن العراق يُعد من الدول النفطية، فإن الدراسات التي تناولت تأثير عائدات النفط على استقرار العملات الوطنية كانت ذات أهمية خاصة. على سبيل المثال، أظهرت دراسة عن الاقتصاد النرويجي .

المبحث الاول: النظريات المفسرة لزيادة قيمة العملة الوطنية

نظرية العرض والطلب هي واحدة من الركائز الأساسية في الاقتصاد التقليدي. هذه النظرية تفسر كيفية تحديد أسعار السلع والخدمات في السوق، بناءً على تفاعل العرض والطلب. وفقاً لهذه النظرية، يتحدد سعر أي سلعة أو خدمة يصل السوق إلى ما يعرف بالسعر التوازني، وهو السعر الذي يقبل فيه البائعون والمشترون على حد سواء.

الفرق بين العرض والطلب يتمثل في ديناميكية التفاعل بين هذين العنصرين في تحديد الأسعار. عندما يزيد الطلب على سلعة معينة مع بقاء العرض ثابتاً، يحدث ارتفاع في السعر، والعكس صحيح. بالرغم من أن نظرية العرض والطلب تعتبر من المبادئ الأساسية في الاقتصاد التقليدي، إلا أن هذه النظرية تواجه بعض الانتقادات في التطبيقات الواقعية. على سبيل المثال، الأسواق غير التنافسية، مثل تلك التي يهيمن عليها عدد قليل من الشركات الكبرى (الاحتكارات أو الاحتكار القليل)، يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات مختلفة عن تلك التي تتنبأ بها هذه النظرية. كما أن الأسواق قد تتأثر بعوامل أخرى لا تشملها نظرية العرض والطلب، مثل السياسات الحكومية أو الأزمات الاقتصادية العالمية.

مع ذلك، تظل نظرية العرض والطلب حجر الزاوية لفهم كيفية تحديد الأسعار في أسواق حرة، وتمثل أداة رئيسية لفهم الظواهر الاقتصادية الأساسية مثل التضخم، البطالة، وتعتبر زيادة الطلب على العملة الوطنية من العوامل الأساسية التي تساهم في رفع قيمتها. عندما يزداد الطلب على العملة، فإن ذلك يعكس رغبة أكبر من الأفراد والشركات في استخدام هذه العملة لأغراض مختلفة، مما يؤدي إلى تعزيز قيمتها في السوق. فيما يلي بعض النقاط التي توضح كيفية تأثير زيادة الطلب على العملة:

1. زيادة الثقة في الاقتصاد: عندما يرتفع الطلب على العملة، فإن ذلك يشير عادةً إلى زيادة الثقة في الاقتصاد المحلي. المستثمرون والمستهلكون يميلون إلى استخدام العملة المحلية، مما يعزز من قيمتها.
 2. تحسين الميزان التجاري: إذا كانت الدولة تصدر أكثر مما تستورد، فإن الطلب على عملتها سيزداد. هذا التحسن في الميزان التجاري يعزز من قيمة العملة، حيث يحتاج المشترون الأجانب إلى شراء العملة المحلية لدفع ثمن السلع.
 3. تأثير أسعار الفائدة: ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يزيد من جاذبية العملة، حيث يسعى المستثمرون للحصول على عوائد أعلى. هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يعزز قيمتها.
 4. تأثير الأحداث الاقتصادية والسياسية: الأحداث الإيجابية مثل الاستقرار السياسي أو النمو الاقتصادي القوي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة. Conversely، الأحداث السلبية قد تؤدي إلى تراجع الطلب.
- وكذلك يعتبر العرض النقدي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية ويؤثر العرض النقدي بشكل مباشر على القوة الشرائية للعملة. فيما يلي بعض النقاط حول دور العرض النقدي:

1. زيادة العرض النقدي:
عندما يزيد العرض النقدي بشكل مفرط، قد يؤدي ذلك إلى التضخم، مما يقلل من قيمة العملة. فكلما زادت كمية النقود المتداولة دون وجود زيادة موازية في الإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة.
2. السياسات النقدية:
تستخدم البنوك المركزية أدوات مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة للتحكم في العرض النقدي. رفع أسعار الفائدة يمكن أن يقلل من المعروض النقدي عن طريق تقليل الاقتراض، مما يساعد في دعم قيمة العملة.
3. التأثيرات الاقتصادية العالمية:
العوامل الخارجية مثل التغيرات في أسعار الفائدة العالمية أو التقلبات الاقتصادية يمكن أن تؤثر أيضًا على العرض النقدي وقيمة العملة.

المبحث الثاني: تجربة الدول المتقدمة في ازدياد قيمة العملة الوطنية

المطلب الأول: تجارب الدول الأوروبية

تعتبر التجارب الأوروبية في المجال الاقتصادي والنقدي ذات أهمية كبيرة، حيث أن العديد من الدول الأوروبية قد شهدت تحولات اقتصادية ونقدية معقدة على مر العصور، مما جعلها نموذجًا يحتذى به في العديد من المجالات. وعلى الرغم من أن كل دولة لديها خصائصها الخاصة من حيث الاقتصاد والسياسات النقدية، إلا أن هناك مجموعة من التجارب المشتركة التي يمكن الاستفادة منها في فهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على الاستقرار الاقتصادي والعملة الوطنية. تعد التجربة الأوروبية في التحول إلى اليورو، على سبيل المثال، من أبرز الأمثلة التي تعكس تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على قيمة العملة.

من أهم التجارب الأوروبية في هذا السياق هو اتحاد النقد الأوروبي، الذي بدأ في التسعينات من القرن الماضي مع إطلاق اليورو في كانون الثاني في عام 1999، بعد أن كانت هناك العديد من التجارب المبدئية على مستوى الدول الأوروبية. بدأت هذه العملية بتوحيد العملة بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي أصبح مسؤولاً عن السياسة النقدية في منطقة اليورو. كان الهدف من هذه العملية هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتجاري في الدول الأوروبية، بالإضافة إلى تسهيل التبادل التجاري وزيادة فرص النمو الاقتصادي في المنطقة. ولكن على الرغم من الفوائد التي حققتها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من تبني اليورو، مثل تعزيز التكامل الاقتصادي وتقليل تكاليف المعاملات المالية عبر الحدود، فإن هناك أيضًا تحديات كبيرة واجهتها بعض الدول الأوروبية، حيث لا تملك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفس المستوى من التنمية الاقتصادية أو السياسات المالية، مما يخلق تفاوتًا في التأثيرات الاقتصادية للعملة الموحدة.

من ناحية أخرى، نجد أن دول الشمال الأوروبي مثل السويد والنرويج قد اتخذت مسارات مختلفة عن معظم الدول الأوروبية من حيث اعتماد العملة الموحدة. على الرغم من عضويتهم في الاتحاد الأوروبي، فقد اختارت السويد عدم تبني اليورو على الرغم من الضغط المستمر من الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى منطقة اليورو. هذه السياسة سمحت للسويد بالحفاظ على عملتها الخاصة (الكرونة السويدية)، مما مكّنها من تنفيذ سياسات نقدية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي. شهدت السويد خلال العقدين الماضيين استقرارًا اقتصاديًا نسبيًا، وكان لديها من الأدوات المالية والنقدية ما يسمح لها بالتعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية. بالنظر إلى تجربة ألمانيا في هذا السياق، نجد أن اقتصادها ظل مستقرًا نسبيًا مقارنة ببقية دول الاتحاد الأوروبي. بفضل السياسات الاقتصادية المتوازنة، تمكنت ألمانيا من الحفاظ على قدرة قوية في الاقتصاد الأوروبي وواجهت الأزمة المالية العالمية بمعدلات نمو مستقرة نسبيًا. كما أن الدور الريادي لألمانيا في منطقة اليورو كان له تأثير كبير على استقرار العملة الموحدة. في الواقع، كانت القوة الاقتصادية لألمانيا أحد العوامل التي ساعدت على استقرار اليورو بشكل عام، رغم تحديات الدول الأخرى.

وتبني العملة الموحدة أو الحفاظ على العملة الوطنية يتطلب توازنًا دقيقًا بين السياسات المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات المالية التي قد تنشأ نتيجة للتفاوتات الاقتصادية بين الدول.

المطلب الثاني: تجارب الدول الآسيوية

تعتبر الدول الآسيوية من بين أبرز الاقتصادات التي شهدت تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو في ما يتعلق بتحديد قيمة العملة. تتنوع تجارب هذه الدول من حيث استراتيجيات السياسة النقدية والاقتصادية التي تم تبنيها لتحقيق الاستقرار النقدي وتفايدي الأزمات

الاقتصادية. يُعد فهم تجارب بعض الدول الآسيوية بمثابة دروس مهمة في إدارة الاقتصاد والتقد في إطار عالمي متغير سنستعرض أحد أبرز الأمثلة التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال هي تجربة اليابان. لطالما كانت اليابان واحدة من الاقتصادات الرائدة في آسيا، ولكن تجربتها الاقتصادية والنقدية تعرضت للعديد من التحديات، خاصة بعد أزمة العقارات والفقاعة الاقتصادية التي عانت منها في التسعينات. في بداية الأزمة، واجهت اليابان مشكلة الركود الطويل الأمد نتيجة للانكماش الذي شهدته الأسواق المالية والعقارية، وكان على البنك المركزي الياباني تبني سياسة نقدية توسعية بشكل مكثف لمواجهة هذا الركود. وقد تم ذلك عبر إجراءات تمثلت بخفض معدلات الفائدة إلى مستويات شبه صفرية، مع تبني سياسة التيسير الكمي التي تعني ضخ المزيد من السيولة في النظام المالي لتحفيز الإنفاق والاستثمار.

أما الصين، فهي تمثل قصة نجاح اقتصادية أخرى في قارة آسيا. على الرغم من أن الصين بدأت سياسة الإصلاح الاقتصادي في أواخر السبعينات، فإن تجربتها في إدارة قيمة العملة والتعامل مع التقلبات الاقتصادية كانت مختلفة بشكل ملحوظ عن دول أخرى. فقد تبنت الصين سياسة التحكم في قيمة العملة بشكل صارم عن طريق تثبيت اليوان مقابل الدولار الأمريكي لمدة طويلة. هذا التثبيت ساعد الصين في الحفاظ على قيمة عملتها منخفضة نسبياً، الأمر الذي حفز الصادرات الصينية. وبشكل كبير من خلال ذلك، تمكنت الصين من تحقيق معدلات نمو، وجعلت من نفسها قوة اقتصادية عالمية. كما ان التوسع في برامج القروض لدعم الشركات المتضررة. فضلاً عن عمل البنك المركزي الكوري الجنوبي على تثبيت العملة المحلية (وون كوريا) الفائزة. هذا الاستقرار النقدي ساعد الصين على استعادة ثقة المستثمرين وتحقيق نمو اقتصادي قوي.

المبحث الثالث:

ترتيب العملة العراقية من حيث القيمة

المطلب الأول: تحليل ترتيب الدينار العراقي على المستوى الإقليمي

تعتبر قيمة العملة من أبرز العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الوطني. إن ترتيب الدينار العراقي على المستوى الإقليمي يعد مسألة مهمة لفهم وضعه مقارنة مع العملات الأخرى في المنطقة وتداولاتها في الأسواق الدولية، وقوة الاقتصاد العراقي حيث لا يزال يشكل النفط المصدر الرئيسي للعائدات الحكومية، مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة العملة في الأسواق.

ومن ناحية أخرى، يعكس تذبذب الدينار العراقي في الأسواق الدولية درجة المخاطرة المرتبطة بالاقتصاد العراقي. فعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية لزيادة صادرات النفط وتنويع الاقتصاد، لكن لا يزال القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للإيرادات، للدولة مما يجعل العملة العراقية عرضة للتقلبات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية. الأمر الذي يحد من قدرة العراق على مواجهة التقلبات الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي البطيء، وعدم التنوع في القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الفساد المستشري في بعض جوانب الحكومة العراقية، تساهم في تراجع قوة العملة. رغم ذلك، عمل البنك المركزي العراقي على تحسين البيئة الاقتصادية والنقدية من خلال إطلاق العديد من السياسات النقدية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي في بعض الأحيان. من المهم هنا أيضاً الإشارة إلى دور العلاقات الدولية للعراق في تحديد مكانة العملة العراقية في الأسواق الإقليمية. فالتعاون الاقتصادي مع دول الجوار، مثل إيران وتركيا، ومع الدول الكبرى المنتجة للنفط مثل السعودية والكويت، يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على قوة الدينار العراقي. العلاقات التجارية والمصارف المشتركة تلعب دوراً في تسهيل حركة الأموال والتمويل، ما يساعد في تعزيز مكانة العملة العراقية.

ان أحد أبرز الأسباب التي ساهمت في تراجع الدينار العراقي مقارنة بالعملات العربية الأخرى هو تمثل بضعف أداء الاقتصاد العراقي في العقود الأخيرة. حيث يعتمد العراق بشكل أساسي في إيراداته على عوائد الصادرات النفطية، وقد شهدت الأسعار تقلبات شديدة في السنوات الماضية، مما أثر بشكل مباشر على عائدات الدولة وبالتالي على استقرار قيمة العملة. على النقيض من ذلك، تحظى العديد من الدول العربية الأخرى مثل السعودية والإمارات والكويت بحالات اقتصادية أكثر استقراراً بفضل تنوع اقتصاداتها وإيراداتها المستدامة، ما يساهم في الحفاظ على قوة عملاتها.

يعد الريال السعودي هو أحد أبرز العملات العربية التي تتمتع بموثوقية وقوة نسبية في الأسواق الإقليمية والدولية. يعود ذلك إلى استقرار الاقتصاد السعودي المعتمد على النفط وكذلك على سياسات نقدية محكمة يتم تطبيقها من قبل البنك المركزي السعودي. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع السعودية بمكانة كبيرة في أسواق النفط العالمية، مما يوفر لها احتياطات ضخمة بالعملات الأجنبية، وهو ما يعزز من استقرار الريال السعودي في وجه التقلبات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي على ترتيب الدينار

يُعد الاستثمار الأجنبي من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في ترتيب الدينار العراقي، إذ أن تزايد الاستثمار الأجنبي يمكن أن يُساهم في استقرار عملة الدينار العراقي وزيادة قيمته، بينما يقلل من التقلبات السلبية على الاقتصاد ويعزز من ثقة الأسواق الدولية. وعلى الرغم من أن العراق يمتلك موارد طبيعية ضخمة، إلا أن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية بقيت محدودة نتيجة للعديد من التحديات الاقتصادية والسياسية. ويعد تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو خطوة هامة لتحسين وضع الدينار، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتطوير القطاعات غير النفطية.

أولاً، يتأثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى داخل العراق بقوة الاقتصاد الوطني ومدى استقراره، ولهذا فإن البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة تعد من أهم العوامل التي تشجع الاستثمارات الأجنبية. في العراق، وعلى الرغم من غنى العراق بالنفط والغاز، فإن الوضع الأمني والسياسي غير المستقر قد أثر بشكل كبير في تنشيط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالمستثمرون الأجانب يفضلون الأسواق التي تتوفر فيها بيئة آمنة وسليمة للأعمال التجارية، بما في ذلك وجود إطار قانوني واضح، وقوانين حماية حقوق الملكية، وأوضاع سياسية مستقرة. عندما يشهد العراق تحسناً في هذه المجالات، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فإن ذلك سيقود إلى تحسين الطلب على الدينار العراقي في الأسواق المالية.

إضافة إلى ما تقدم فإن، الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تعزيز قطاعات الاقتصاد العراقي، وهو ما يعكس بشكل مباشر على قيمة الدينار. وان تنوع القاعدة الاقتصادية للعراق من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات أخرى غير القطاع النفطي مثل التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات المالية، يمكن أن يساهم في رفع ترتيب الدينار العراقي.

ومن جهة أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من العوامل التي تساعد في تحقيق الاستقرار المالي. على المدى الطويل، حيث يساهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في تحسين ميزان المدفوعات العراقي، مما يساهم في رفع إيرادات الدولة من خلال زيادة الصادرات غير النفطية، وأيضاً من خلال زيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية مثل الطرق، والموانئ، والمطارات وبالتالي فإن الطلب على الدينار العراقي سيزداد، مما يساعد في دعم قيمته. كما تقرر سياسات الحكومة العراقية من العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويجب أن تكون هناك إصلاحات اقتصادية شاملة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في العراق، فإذا تمكنت الحكومة من تنفيذ إصلاحات حقيقية على الأرض، فإنها ستحفز الاستثمار الأجنبي وتساهم في استقرار الدينار. ومن جانب آخر، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر بشكل غير مباشر على توازن العرض والطلب في السوق المحلية للعملة. فعندما يزداد الاستثمار الأجنبي، سيرفع الطلب على العملة المحلية الأمر الذي يتطلب من المستثمرين الأجانب شراء الدينار العراقي من أجل تمويل استثماراتهم في العراق التي يمكن أن تُحسن من ترتيب الدينار العراقي بين العملات الأخرى.

إن التعاون الاقتصادي الدولي يؤدي دوراً مهماً في هذا السياق. حيث يمكن أن تساهم الاتفاقيات التجارية الدولية، والشراكات مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق. فعندما يصبح العراق جزءاً من الاتفاقيات التجارية العالمية، أو يوقع اتفاقيات مع شركاء اقتصاديين رئيسيين، فإن ذلك يفتح المجال أمام المزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى رفع أداء الاقتصاد العراقي ومن ثم رفع قيمة الدينار العراقي.

المبحث الرابع:

العوامل المؤثرة لزيادة قيمة العملة العراقية

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز المؤثرات على قيمة العملة الوطنية، ومن ضمنها الدينار العراقي. فالاقتصاد الوطني القوي والمستقر يعد العامل الأساسي الذي يعكس الاستقرار النقدي ويعزز من قيمة العملة. وفي حالة العراق، تتداخل العوامل الاقتصادية التي تساهم في زيادة قيمة الدينار العراقي، مثل معدلات النمو الاقتصادي، والتضخم، والميزان التجاري، إضافة إلى الاستقرار المالي والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي. إن تعزيز هذه العوامل يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي رفع قيمتها.

أولاً، النمو الاقتصادي هو أحد العوامل المهمة التي تؤثر بشكل إيجابي على قيمة الدينار العراقي. فعندما يشهد الاقتصاد العراقي نمواً مستداماً، فإن ذلك يعزز من قدرة الحكومة على زيادة إيراداتها، سواء من النفط أو من القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية مما يساهم في رفع قيمة العملة. ثانياً، التضخم يُعد عاملاً مؤثراً آخر على قيمة الدينار العراقي. في حالة ارتفاع معدلات التضخم، تنخفض القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. أما في حال كانت معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، فإن ذلك يعكس بيئة اقتصادية صحية ويعزز من قيمة الدينار العراقي.

ثالثاً، الميزان التجاري هو أيضاً أحد العوامل المؤثرة على قيمة العملة. ففي العراق، يعتمد الميزان التجاري بشكل كبير على عوائد صادرات النفط. فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات، فإن ذلك يعني دخول عملات أجنبية إلى العراق، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدينار العراقي، وبالتالي رفع قيمته. على العكس من ذلك، في حالة عجز الميزان التجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي. أما الاستئثار الأجنبي المباشر والذي يعد عاملاً محمّلاً لتحفيز الاقتصاد المستقر يتطلب أن تكون هناك ضوابط مالية قوية، ومراقبة للديون العامة، الأمر الذي يعزز من الثقة في العملة المحلية. واثرت التغيرات التي شهدها الاقتصاد العراقي على ميزانه التجاري بشكل كبير، وذلك منذ عام 1980 مع بدأ الحرب العراقية الايرانية، رافقها تدني في مستوى اسعار النفط وانعدام الصادرات النفطية، لكن بعد انتهاء الحرب شهدت الصادرات النفطية العراقية ارتفاعاً وبشكل تدريجي ادى بدوره الى التأثير وبشكل ايجابي على الميزان التجاري، إذ بلغ عام 1990 ما يقارب (3801,1) مليون دولار، لكن هذا الامر لم يستمر ونتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق شهد الميزان التجاري عجزاً وصلت قيمته الى (-928.3- 178.2) مليون دولار وبين عامي 1995 و1996، وفي الوقت نفسه منع العراق من الاستيراد والتصدير لكل المواد لكن بعد عام 1996 بدأت الصادرات بالارتفاع نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم والسماح للعراق بتصدير النفط مقابل الغذاء والدواء فقط، ويلاحظ الارتفاع التدريجي في الصادرات بنسب أعلى من ارتفاع الاستيرادات وتحول العجز بعد عام 1996 إلى فائض، لكن عام 1997 شهد الميزان التجاري العراقي تحسناً وصل الفائض منه عام 1997 وبعد سريان مذكرة النفط مقابل الغذاء (2493,8) مليون دولار عام 2002، إذ وصل عجز الميزان التجاري ما بين عامي 2003- 2004 بمعدل (3.3492-4.222) مليون دينار على التوالي، والجدول أدناه يوضح حالة الميزان التجاري العراقي:

الجدول (17): إيجالي الصادرات والاستيرادات الكلية وحالة الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

السنوات	إيجالي الصادرات مليار دولار	إيجالي الاستيرادات مليار دولار	العجز / الفائض
2005	24.05	26.10	-2.04
2006	30.89	24.20	6.69
2007	40.45	21.49	18.97
2008	65.22	37.33	27.89
2009	41.59	43.85	-2.23
2010	54.59	47.19	7.40
2011	82.51	51.76	30.75
2012	97.04	63.45	33.75
2013	93.07	65.11	27.96

28.12	59.99	88.11	2014
3.89	45.81	49.70	2015
-1.4	29.0	30.4	2016
-2.3	30.5	32.8	2017
-1.1	28.8	29.9	2018
0.3-	27.3	29.7	2019
0.1-	25.9	28.9	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية لسنوات مختلفة.

المطلب الثاني: العوامل السياسية والاجتماعية

تُعد العوامل السياسية والاجتماعية من العناصر الحاسمة التي تؤثر بشكل كبير على قيمة العملة الوطنية على المستوى السياسي، يرتبط استقرار الحكومة، السياسة الاقتصادية، والعلاقات الدولية بشكل مباشر بتأثيرات إيجابية أو سلبية على قيمة العملة. أما على المستوى الاجتماعي، فإن التوزيع العادل للثروات، مستوى التعليم، وجود الحياة تؤثر أيضًا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي في أداء العملة المحلية. الاستقرار السياسي وأثره على قيمة العملة:-

يُعد الاستقرار السياسي من العوامل الرئيسية التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية. فعندما يتمتع البلد بحكومة مستقرة وقوية وشرعية، فإنه يضمن سياسات اقتصادية ثابتة ومتسقة، مما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين. وفي حالة العراق، فقد شهدت الدولة العديد من التحديات السياسية والأمنية منذ عام 2003، بما في ذلك النزاعات المسلحة، الاحتجاجات الشعبية، والتغيرات الحكومية المتكررة. ان هذا النوع من عدم الاستقرار السياسي يُضعف ثقة السوق في الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

عندما يفترق الاقتصاد إلى الاستقرار السياسي، يتجنب المستثمرون الأجانب استثمار أموالهم في العراق خوفًا من الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم اليقين السياسي، الذي يؤدي إلى عدم القدرة على ضمان استقرار الاقتصاد بالمقابل، تساهم الحكومة المستقرة في تنفيذ سياسات من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، وتحسن بيئة الأعمال، وتستقطب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وهو ما ينعكس إيجابيًا على قيمة العملة وتحسين وضعه في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: البنك المركزي وسياسة الإصلاح لنقدي

شهد تاريخ البنك المركزي العراقي اصدار جملة من القوانين آخرها قانون رقم 56 لسنة 2004 ليضاهي في عمله واستقلاله بقية البنوك المركزية العالمية، هذا القرار مكن البنك المركزي من اتخاذ بعض القرارات ابعده عن القرارات السياسية أو المالية التي جعلت منه الممول الرئيسي- لعجز موازنة الدولة، وبالتالي فقد منع القانون الاخير البنك المركزي من تلقي أي تعليمات من الحكومة، ومن أهم المهام الرئيسية للبنك المركزي هي:

- 1- منحه الاستقلالية في عمله بموجب القانون رقم 56 لعام 2004، كذلك حصول العراق على موارد مالية إضافية نتيجة تصدير النفط مما أسهم في بناء الاحتياطات بالعملة الأجنبية، وتحرير القطاع المالي وخاصة سعر الفائدة، وفتح المجال للمصارف الأجنبية العمل في العراق، وإعادة جدولة الديون المحلية المستحقة على وزارة المالية، كما منح استخدام نظام التحليل المالي، كل ذلك مكنه من طرح الإصدارية الجديدة من الدينار في التداول نهاية عام 2003.
- 2- تولى البنك المركزي العراقي استناداً إلى القانون الأخير إدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي للبلاد وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ولأهداف السياسة النقدية..

- 3- تعاون البنك المركزي العراقي مع المؤسسات الدولية لإصلاح وتطوير خطة عمل أنظمة التسوية والمدفوعات، لتغطي هذه الخطة الجوانب المتعلقة بالتنظيم المؤسسي للبنك المركزي العراقي، وطريقة التعاون مع الممولين لأنظمة المدفوعات وتحديث أنظمة المقاصة والمدفوعات منخفضة القيمة.

إلى جانب المهام التي تم ذكرها فإنه لابد من الإشارة إلى أهم النقاط التي وردت في قانون البنك المركزي الجديد هي:

- أ- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها، بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي، وحياسة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي، وحياسة الذهب وإدارة مخزون الدولة من الذهب.
- ب- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة، وتوفير خدمات السيولة، وإصدار التصاريح للمصارف وتنظيم أعمالها والإشراف عليها.
- ت- فتح وإمساك حسابات المصارف المركزية الأجنبية، والمنظمات المالية الدولية، وتدوينها والحفاظ عليها في سجلاته، القيام بأية مهام أو معاملات إضافية تطرأ أثناء ممارسته للمهام المنصوص عليها في هذا القانون.
- ث- تضمن القانون الجديد العديد من الأهداف والوظائف منها توفير سبل استقرار العملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتوفير فرص النمو طويلة الأجل المستندة إلى فاعلية السوق.
- ج- نشر المعلومات والبيانات الشهرية المتعلقة بنشاط البنك المركزي التي نص عليها القانون مما يؤكد على الشفافية، موضحاً فيها وضع البنك المركزي لكونه يعطي وزناً مهماً لنشر أهدافه النقدية وتحقيقها، وعن طريق هذه النشرات تسهل الرقابة على انجازات البنك المتعلقة بالسياسة النقدية بصورة مباشرة من قبل الرأي العام،
- ح- يعد سعر الصرف أداة مهمة كونه يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وله دوراً مهماً في تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية، فبالنسبة لسعر الصرف العراقي كان الدينار الواحد منه يعادل ما قيمته (3.2) دولار امريكي عام 1982، لكنه بدأ بالانخفاض حتى وصل عام 1995 (1674) دينار للدولار الواحد، نتيجة ارتفاع أسعار السلع بشكل كبير مقارنة بالسرعة التي نما بها عرض النقد، يقابلها انخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية وبشكل مستمر، وهذا بدوره ادى الى التوجه للاحتفاظ بالنقود عن طريق شراء العقارات والذهب والسلع الاستهلاكية الدائمة والعملات الأجنبية، أي إن الطلب على الدينار كمستودع للقيم قد انخفض وحل محله الدولار بشكل خاص في تأدية هذه الوظيفة وبقي الدينار وسيلة دفع ومبادلة داخلية، الا انه شهد ارتفاع ايضاً عام 1996 بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة، أما عام 2000 ارتفع سعر الصرف بشكل أكبر حتى وصل (1930) دينار مقابل الدولار الواحد، وايضاً ادى ذلك الى التوجه للاحتفاظ بالنقود عن طريق شراء العقارات والذهب والسلع الاستهلاكية الدائمة والعملات الأجنبية، والجدول أدناه يوضح معدلات سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار:

خ- الجدول (16): معدلات سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للمدة (2005-2020)

السنة	الدينار العراقي	الدولار الامريكي	السنة	سعر الصرف	الدولار الامريكي
2005	1487	\$1	2013	1175	\$1
2006	1325	\$1	2014	1170	\$1
2007	1215	\$1	2015	1166	\$1
2008	1172	\$1	2016	1200	\$1
2009	1170	\$1	2017	1221	\$1
2010	1166	\$1	2018	1222	\$1
2011	1170	\$1	2019	1250	\$1
2012	1180	\$1	2020	1450	\$1

د- المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية لسنوات متفرقة.

الخلاصة

يمثل استقرار قيمة العملة الوطنية تحديًا حيويًا لأي اقتصاد، ويعد الدينار العراقي مثالاً على عملة تواجه ضغوطاً متعددة نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. من خلال هذه الدراسة، تم تحليل العوامل المؤثرة على قيمة الدينار العراقي، مع التركيز على الدور المحوري للاستقرار السياسي، السياسات النقدية والمالية المدروسة، وجذب الاستثمارات الأجنبية في تعزيز قيمته.

أولاً: النتائج

تشير النتائج إلى أن تحسين قيمة العملة العراقية يتطلب تبني استراتيجيات شاملة تتضمن إصلاحات هيكلية في النظام الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في بيئة الاستثمار المحلية. كما أن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وتطبيق أفضل الممارسات المستفادة من تجارب الدول الأخرى يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق استقرار العملة وزيادة قيمتها كما تواجه عملية ازدياد قيمة العملة العراقية الكثير من الحقائق المرتبطة بطبيعة الاقتصاد أحادي الجانب إذ يعتمد على القطاع النفطي مما يجعله عرضة الى الصدمات الخارجية.

ثانياً: المقترحات

ختاماً، تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساعد في تحسين قيمة الدينار العراقي، مؤكدة على أهمية العمل المتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز مكانة العراق في السوق العالمية. يوصي الباحث بالسعي في تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بشكل تدريجي في الاسواق الموازية وذلك عن طريق استبعاد الحلقات الوسيطة التي تؤدي الى ارتفاع معدلات سعر الصرف لخلق بيئة جاذبة للاستثمار والتي تساعد على استقرار السوق العراقية.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- اربح خوني، ليليا بن منصور، شامية بن عباس يوم د ا رسي حول دور السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة التضخم المستورد، 2003م.
- الأمين وباشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد - الجزء الثاني - الاقتصاد الكلي، 2001م.
- الخشياوي، جاسم هادي فرج والدلفي، علي هادي حميددون سنة. تحليل السياسة النقدية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي العراق نموذجاً للمدة 2003-2015.
- خليل، سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، 2005.
- صالح، مظهر محمد، الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق.
- العبيدي، عمر محمود عكاوي. فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من 1980-2007، كلية ادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد، 2019.
- العززي، حوراء جاسم محمد. اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من 1990-2012، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء. 2015.
- الغزالي، عيسى محمد، سياسات اسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد 13، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- مانويل جويتان، كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
- محمود خالد محمود المسافر، التضخم في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1993.
- محمود خالد محمود المسافر، التضخم في الاقتصاد العراقي.
- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية.
- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، حو سياسة رشيدة للاستخدام في الوطن العربي، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة العاشرة، بغداد.
- نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- البازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة الانتقال الدولي للتضخم العدد الأول 1997 م.
- البسام، خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999 م.
- العمر، حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي مجلة جامعة الملك سعود 1416 هـ.

English References:

- Al-Amin and Pasha, Abdul Wahab, and Zakaria Abdul Majeed, Principles of Economics - Part Two - Macroeconomics, 2001.
- Al-Anzi, Hawra Jassim Muhammad. The Impact of Monetary Stability on Selected Economic Variables under the Independence of the Central Bank of Iraq: A Case Study for the Period 1990-2012, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2015.
- Al-Bassam, Khaled Abdul Rahman, Internal and External Sources of Inflation, King Abdulaziz University Journal of Economics and Administration, 1999.
- Al-Bazie, Hamad Suleiman, Public Administration Journal: The International Transition of Inflation, First Issue, 1997.
- Al-Ghazali, Issa Muhammad, Exchange Rate Policies, Development Bridge Series, Issue 13, Arab Planning Institute, Kuwait, 2003.
- Al-Khashmawi, Jassim Hadi Faraj and Al-Dalfi, Ali Hadi Hamid, without a year. Analysis of Monetary Policy and its Impact on Economic Growth: Iraq as a Model for the Period 2003-2015.

- Al-Omar, Hussein, The Impact of Money Supply and the Exchange Rate on Inflation in the Kuwaiti Economy, King Saud University Journal, 1416 AH.
- Al-Ubaidi, Omar Mahmoud Akkawi. The Effectiveness of Monetary Policy in Controlling Inflationary Pressures in Iraq for the Period 1980-2007, College of Administration and Economics, Department of Economics, University of Baghdad, 2019.
- Arab Labor Organization, Arab Labor Office, A Rational Employment Policy in the Arab World, Report of the Director-General of the Arab Labor Office, Tenth Session of the Arab Labor Conference, Baghdad.
- Arbah Khouni, Laila Ben Mansour, and Shamia Ben Abbas, A Study on the Role of Economic Policies in Reducing the Phenomenon of Imported Inflation, 2003.
- avings:2012. The missing link. Research Papers in Economics
- Gala, P & Rocha, M. 2011. Real exchange rates, domestic and foreign savings: The missing link. Research Papers in Economics.
- Khalil, Sami, International Economics, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2005.
- Mahmoud Khaled Mahmoud Al-Musafir, Inflation in the Iraqi Economy, Master's Thesis submitted to the College of Administration and Economics, University of Baghdad, 1993.
- Mahmoud Khaled Mahmoud Al-Musafir, Inflation in the Iraqi Economy.
- Mahmoud Younis, Abdel Moneim Mubarak, Money and Banking, Alexandria University Press.
- Manuel Guitan, How to Manage Global Capital Flows, Finance and Development, International Monetary Fund.
- Nizar Saad Eddin Al-Essa and Ibrahim Suleiman Qatf, Macroeconomics: Principles and Applications, First Edition, Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, Amman, 2006.
- Saleh, Mazhar Muhammad, The Rentier State: From Economic Centralization to Market Democracy, An Introduction to the Political Economy of Iraq.